النشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن(*) 1951- 1969م.

وليد الهادي معومه

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية

walidhs87@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة النشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن خلال فترة المملكة الليبية، لمناقشة التطورات التي طرأت على هذا القطاع، وأثرها الاجتماعي والاقتصادي على مجتمع المدينة، لما مثله من أهمية اقتصادية، ومدى تأثير الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الحكومات الليبية مع الأمم المتحدة، وحكومات أمريكا وإيطاليا على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، كما يُعرِّج على الإجراءات الوقائية التي كانت تُتخذ في سبيل النهوض بالزراعة والثروة الحيوانية، وقد **استخدم** لتحقيق هذه الأهداف المنهج الوصفي السردي التحليلي. وقد خلص البحث إلى عدة **نتائج**، لعلَّ أهمها: أن الحكومة سعت إلى إنشاء المؤسسات الزراعية التي أوكلت إليها مهمَّة القيام والإشراف على العديد من المشاريع الزراعية، ودعم الزراعة والمُزارع، كما ساهم التعاون بين الحكومة الليبية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وبعض الدول الأخرى في تطوير قطاع الزراعة وذلك من خلال تنفيذ عدة مشاريع زراعية بالمدينة، وقد أكد البحث تأثر النشاط الزراعي والرعوي بالمدينة بالتغيرات المُناخية.

الكلمات المفتاحية: المملكة الليبية، مدينة زليتن، النشاط الزراعي، الرعوي.

المقدمة:

يندرج موضوع البحث ضمن التاريخ الاقتصادي الذي خُصِّص لدراسة الأنشطة الزراعية والرعوية في مدينة زليتن خلال الفترة من عام 1951- 1969م من خلال تسليط الضوء على أهم المحاصيل والغلال الزراعية التي تنتجها المدينة، والتعرف على أهم المشاريع والمناطق الزراعية التي تمتد مساحة أراضيها حوالي 3000كم^2، وكذا التدابير التي اتخذتها الإدارات الحكومية للنهوض بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية، وبخاصة في الوقت الذي عُد فيه هذا القطاع أساس الاقتصادي الليبي في مرحلة الاكتفاء الذاتي في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط وتصديره، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالزراعة والمُزارع.

مشكلة الدراسة:

تُعـــــــــد الأراضي الزراعية والرعوية مصدرًا أساسيًّا من مصادر الحياة لسكان ليبيا عامة ومدينة زليتن خاصة، سواء من خلال استصلاح وزراعة الأراضي الصالحة للزراعة، أو في تربية الماشية والرعي.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على الوضع الاقتصادي لمدينة زليتن، وذلك بدراسة النشاط الزراعي والرعوي للمدينة، الذي يُعد من أهم الأنشطة التي اعتمد عليها قاطني المدينة. وتوضيح الأهمية الاقتصادية لهذا النشاط، ومدى تأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمُناخية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في دراسة مرحلة مُهمَّة من مراحل البناء الاقتصادي للدولة الليبية الحديثة، من خلال الاستفادة من المشاريع الاستيطانية الزراعية التي آلت ملكيتها إلى الدولة الليبية بعد نيل استقلالها في 24 ديسمبر 1951م، ونقل ملكية هذه الأراضي والمَزارع إليها، والتي عملت بدورها على توزيعها على أبناء المدن والمناطق الواقعة بها، وفق شروط تكفل استمرار فاعليتها وإنتاجها. كما عملت على الاستفادة من علاقاتها الخارجية مع الدول التي ربطتها بها علاقة صداقة وتعاون في استحداث مشاريع زراعية جديدة، كان لها الفضل في إيجاد العديد من فرص العمل والاستقرار لأبناء المدينة.

(*) هي إحدى المدن الليبية، تطل على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبعد مسافة 160 كم عن العاصمة طرابلس، وتقع بين مدينتي الخمس غربًا ومصراتة شرقًا، وتشتهر بزراعة أشجار النخيل والزيتون وبعض المحاصيل من الحبوب وخاصة الشعير.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

لم يصل للباحث دراسة بنفس العنوان تحديدًا، لكن تمت الإشارة إلى هذا الموضوع ضمن دراسات تاريخية اعتنت بتاريخ الزراعة والثروة الحيوانية في ليبيا خلال العهد الملكي، منها:

- المبروك حسن محمد شاقان، النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع 1963- 1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ، 2012م. استفاد منها البحث في مباحثه الأول.

- محمد عبد المجيد إحبيل، الزراعة في ليبيا 1951- 1969م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2013م. قسم البحث إلى سبعة فصول، تناول في الفصال الثاني حيازة الأرض وضرائب الأطيان الزراعية. استفاد منه البحث في المبحث الأول.

- وليد الهادي معومه، الزراعة في محافظة مصراتة 1952-1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس،2017م. قسم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تطرق في الفصل الثالث إلى الإنتاج الزراعي في مدينة زليتن. استفاد منه البحث في المبحث الأول.

المنهجيـــــة:

طبيعة الموضوع تفرض المنهج المتبع، لذا سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي السردي التحليلي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر والمراجع وإخضاعها للتحليل والنقد.

ويتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، ثُمَّ الخاتمة التي ضمت أهم النتائج العلمية، وقائمة بالمصادر والمراجع. فتضمن المبحث الأول: الزراعة والمُزَارِع في مدينة زليتن 1951-1969م، بينما ناقش المبحث الثاني: الثروة الحيوانية في مدينة زليتن 1951-1969م.

المبحث الأول: الزراعة والمُزَارِع في مدينة زليتن 1951-1969م.

تميز النظام الزراعي خلال العهد الملكي بالتنوع، ويرجع ذلك إلى قانون حيازة الأراضي المعمول به في الدولة الليبية والذي ظل نافذًا حتى 28 سبتمبر 1965م، الذي نظّم ملكية الأراضي الزراعية إلى أربعة أنواع: أراضي حكومية، وأراضي قبلية، وأراضي ملكية خاصة، وأراضي الوقف[1].

لقد حرصت الدولة الليبية منذ نيلها للاستقلال على توقيع الاتفاقيات مع الدول والهيئات الأجنبية بقصد الحصول على الدعم المالي لتحسين المستوى الاقتصادي للبلاد والرفع من معدل دخل المواطن وتوفير فرص العمل له، وذلك من خلال المشاريع المشتركة معها والتي من بينها دعم القطاع الزراعي، ففي 24 ديسمبر 1951م وقّعت الحكومة الليبية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية مؤقتة بخصوص حق استخدام بعض القواعد العسكرية على أرض ليبيا مقابل دفع مليون دولار لليبيا من أجل تطوير الزراعة واستغلال موارد المياه وكذلك تطوير التعليم والخدمات الصحية، وقد أوكلت تلك المهمَّة للدائرة الليبية الأمريكية للمساعدة التقنيَّة التي كانت على صلة بخبراء الأمم المتحدة[2]، ثُمَّ طالبت الحكومة الليبية بتعديل الاتفاقية، فشرع الطرفان في مباحثات متقطعة ما بين أغسطس 1953 وفبراير 1954م، انتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية جديدة بين الطرفين في 9 سبتمبر 1954م، وقعها كلاً من السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء حكومة المملكة الليبية المتحدة والسيد ليونل م. سمرس القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية ببنغازي، بحيث أصبحت تتضمن ثلاثين بندًا يستمر العمل بها حتى 24 ديسمبر 1971م، على أن تقدم الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية مبلغ 40 مليون دولار تقسم على عدد سنوات الاتفاقية العشرين، فنالت ليبيا 4 ملايين دولار، كما نالت مثل هذا المبلغ لمدة 6 سنوات من 1955- 1960م، على أن تكون المبالغ المدفوع في السنوات الباقية بواقع مليون دولار سنويًّا[3].

---

[1] REPORT to the GOVERNMENT OF LIBYA on the DEVELOPMENT OF TRIBAL lands AND SETTLEMENTS Project: Food AND AGRICULTURE= = ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS Rome،1969،Volume II , General Report. p 77.

[2] نيكو لاي بروشين. **تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م**، ترجمة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م ، ص 391- 392.

[3] سامي حكيم. **معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا** وفرنسا، دار المعرفة، القاهرة، 1964م، 83- 134.

وبناءً على هذه الاتفاقية عملت في ليبيا عدة مؤسسات أمريكية، منها: لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية (لارك LARC)التي تُعد من أهم المؤسسات الأمريكية التي أسست لتقديم المساعدات، والتي بدأت عملها في مدينة طرابلس في 25 أبريل 1955م، بمقرها الكائن في شارع الشط بطرابلس[4]. وكان من ضمن نتائج التعاون بين الحكومة الليبية مع لجنة الإنشاء والتعمير تمويل إنشاء مشروع استيطاني زراعي لإسكان مائة وعشرين أسرة في قرية وادي كعام الزراعية، على الرغم من أن التقارير الأولى أشارت بأن المشرع كان يقضي باستصلاح مساحة 400 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والواقعة على ضفتي عين كعام، أي: 200 هكتار في الضفة الغربية التابعة لمدينة الخمس و200 هكتار في الضفة الشرقية الواقعة ضمن أراضي مدينة زليتن، وتكليف لجان متخصصة لاختيار الأسر التي لا تملك أرضًا تحقق لها دخلاً كافيًا، بما يضمن استقرارها في الأراضي التي سيتم منحها لها بعد التعهد بالالتزام بالشروط المطلوبة، بهدف تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أساس أن تمنح لكل عائلة قطعة من الأرض الزراعية تبلغ مساحتها هكتارين[5]، وقد دخل ضمن هذا المشروع أيضًا تركيب مضخات لضخ المياه من عين الوادي، وتوفير الآلات الزراعية اللازمة والمعونات الأخرى التي يحتاجها المزارعون[6].

وأشرف على هذا المشروع نخبة من المهندسين والفنيين من نظارة الزراعة والمصالح المشتركة وفيها بعض من أبناء البلاد، من بينهم السيد: محمد الأمين النعاس رئيس الإصلاح الريفي، والسيد: محمد علي الصغير مساعد رئيس فني، ومن الأجانب السيد (مورسن) خبير أمريكي، ومدير للإرشاد والتوجيه، بالتعاون مع بعض المرشدين الزراعيين الليبيين[7].

وقد استمر تمويل مشروع قرية كعام الزراعية من قبل لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية حتى عام 1960م، حيث حلت محلها المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي التي استمرت في الإشراف على مزارع القرية البالغ عددها 120 مزرعة حتى عام 1970م. والتي كان لها الفضل في توطين واستقرار العديد من الأسر وتحسين ظروفهم المعيشية داخل نطاق مدينة زليتن وخارجها[8].

وفي ذات السياق كان من ثمار المفاوضات الليبية الإيطالية التي أجريت خلال عام 1956م توقيع اتفاقية ثنائية بينهما في 30 مارس 1956م، وقعها كلاً من السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء حكومة المملكة الليبية المتحدة والسيد انتونيو سيني رئيس وزراء إيطاليا [9]، وقد تّمَّ فيها الوصول إلى حل بشأن المزارع التي يشرف عليها المستوطنون الإيطاليون على أن يتم الاعتراف بالمِلْكِيَّة لكل مُزارع إيطالي وصلت مزرعته إلى مرحلة الإنتاج الكامل، وتعود ملكية المَزارع التي لم تحقق أي إنتاج إلى الحكومة الليبية ...[10]، وتنفيذًا لهذه الاتفاقية تقرر إرجاع عدة مَزارع إلى الحكومة الليبية، من بينها 43 مزرعة من مزارع قرية الدافنية الواقعة ضمن الحدود الإدارية لمدينة زليتن خلال عام 1957م، احتوت عددًا من الأشجار المثمرة، مثل: أشجار الزيتون، والعنب[11]، وتبلغ مساحة هذه المَزارع 30 هكتارًا للمزرعة الواحدة، تحيط بها أشجار السنط، وتقسم هذه المساحة إلى أربعة أجزاء، بحيث يخصص 15 هكتارًا لأشجار الزيتون تترك مسافة عشرين مترًا بين كل شجرة زيتون، ويتوسط المزرعة بيت وبجواره مساحة لزراعة الحبوب، وهكتارًا واحد لأشجار العنب، وهكتارين

---

(4) مصباح ياقة السوداني، **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1951-1969م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، 20120، ص 107-109.

(5) أرشيف بلدية زليتن، **ملف الزراعة والمُزارع مشروع وادي كعام، ملف رقم 2/س/2**، وثيقة رقم 1، تقرير بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا بخصوص إنشاء مشروع وادي كعام، بتاريخ 24 مايو 1956م.

(6) مجهول. **أضواء صحفية على مشروع عين كعام**، طرابلس الغرب، 11 شعبان 1378هـ الموافق 19 فبراير1959م، العدد 44 السنة 17 ، ص2.

(7) مجهول، **أضواء صحفية على مشروع عين كعام**، المصدر السابق، ص2.

(8) المبروك حسن محمد شاقان. **النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع 1963- 1969م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2012م، ص 249.

(9) نازك زكي إبراهيم احمد، **ليبيا والغرب 1945- 1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع إيزنهاور 1957م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، 1981م،254..

(10) للمزيد انظر - الهادي مصطفى أبو لقمة. **دراسات ليبية**، مكتبة قورينا، بنغازي – ليبيا، ط3، 1975م، ص 29- 30.

(11) أرشيف بلدية زليتن. **ملف الزراعة والمُزارع، ملف رقم 2/س/2**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بخصوص مزارع قرية الدافنية، بتاريخ 21 يوليو 1957م.

لأشجار اللوز، وهكتارين للرعي[12]. وقد عملت وزارة الزراعة على الاستفادة منها وذلك بتأجيرها لمواطني المدينة على أساس الحرث لزراعة الحبوب، أو لغرض بيع ثمار أشجارها بالمزاد العلني من خلال نشر الإعلانات في أسواق وقرى المدينة[13].

وقد تولت المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي خلال الفترة 1963- 1970م الإشراف على تنمية واستثمار القرى الزراعية في محافظة مصراتة والتي من بينها القرى الزراعية في مدينة زليتن، وهي: قرية الدافنية، وقرية نعيمة، وقرية عين وادي كعام، والتي ضمت حوالي 251 مزرعة[14].

أما بخصوص الإنتاج الزراعي للمدينة سواء في أراضي المزارع الحكومية أو الملكيات الخاصة من بساتين ومزارع أو الأراضي القبلية وأراضي الوقف والذي يشمل الغلال وثمار الأشجار المثمرة فيعود الفضل في حصره للإحصاءات التي سجلها موظفو لجان الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية، لأن وظيفة قسم الإحصاء الزراعي تتمثل في إعداد مجموعة من اللجان ممّن لديهم الخبرة والدراية بمجال الإحصاء الزراعي، وتتولى عملية تقدير مقدار الضرائب على الحبوب وإحصاء الأشجار الخاضعة للضرائب، وتنقسم هذه اللجان إلى لجان تخمين وتعداد، ولجان تفتيش، كما خُصصت لجنة للنظر في الاعتراضات مهمتها التحقق في التظلمات التي يتقدم بها المزارعون، تفاديًا لوقوع الظلم على المواطنين، إلى جانب ذلك كُلِّفَتْ لجنة خاصة بمزارع الاستيطان الزراعي التي وجد بها بعض المستوطنين الإيطاليين[15].

وتتم عملية تقدير الضريبة المفروضة على الحبوب بواسطة لجان التخمين، بحيث تُقدر حصة كل أرض من الضريبة عن طريق التخمين والحدس أو ما يعرف بالتخريص، حيث يأتي مأمور الضرائب وبصحبته كلاً من المُخمن وكاتب الضرائب قبل حلول وقت الحصاد، فيقدّر ما بذلك المحل من المحصول الذي سيحصل على وجه الحدس والتخمين، أي ما يلزم أخذه عُشرًا من ذلك الزرع[16].

ويُعد **الشعير والقمح** من أهم المحاصيل الزراعية التي عكف أهالي المدينة على زراعتها، وبخاصة الشعير الذي يمتاز بتحمله للظروف المناخية، وسرعة النمو، والاستفادة من موسم المطر القصير في مرحلة نموه، فضلاً عن كونه يمثل الدعامة الأساسية لغداء معظم الأهالي في إقليم طرابلس الغرب حينها، كما يستخدم الفائض منه لتغذية الماشية، وكذا تتم الاستفادة من بقايا سنابل الشعير بعد الحصاد بالإضافة إلى بقايا القمح والذرة في تغذية الحيوانات التي كثيرًا ما يعول عليها في أوقات القحط والجفاف، من خلال تكوين احتياطي من العلف لاستعماله في فصل الصيف بعدما تجف الحشائش والأعشاب التي ترعى عليها الحيوانات، أو في سنوات الجدب[17]، ويُكوّن ما بين ثلثين وثلاثة أرباع محصول الحبوب لقدرته على تحمل الجفاف، وقد خزنه الأهالي في حفر خاصة تسمى مطامير تكثر في المناطق التي أراضيها ليست رملية، كما يتم حفظه في العقلة، وهي عبارة عن حفر تسمى الواحدة منها زبية وتكون قريبة من حقول زراعة الشعير[18]. وقد يفسر ذلك أن المساحة المزروعة منه تفوق أي محصول آخر في مناطق الزراعة الموسمية القليلة الأمطار التي تميل تربتها إلى الملوحة نوعًا ما، إضافة إلى ذلك كشفت الإحصاءات الضريبية لإنتاج مدينة زليتن من محصولي الشعير والقمح

---

(12) محمد حميميد محمد. **الاتجاهات المكانية لتطور الاستيطان الزراعي الإيطالي في منطقة مصراته – ترهونه – طرابلس 1911- 1970م**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة خليج سرت، سرت - ليبيا، 1999م، ص 128.

(13) أرشيف بلدية زليتن. **ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية،ج1**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري منطقة زليطن، بخصوص تأجير مزارع الدفنية، بتاريخ 28 سبتمبر 1958م.

(14) وليد الهادي معومه. **الزراعة في محافظة مصراته مدينة زليتن أنموذجًا 1952- 1969م وأثرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017م، ص48- 49.

(15) أرشيف بلدية زليتن. **ملف المالية والضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/7**، وثيقة رقم 44، مراسلة من القائم بأعمال مدير الداخلية إلى متصرفي المقاطعة الشرقية، تعليمات حول الضرائب الزراعية لعام 1956م، بتاريخ 17 إبريل 1956م، ص1.

(16) إبراهيم حسين عبد الله. **مدينة زليتن خلال العهد العثماني الثاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، كلية الآداب ترهونة، 2003م، ص107.

(17) المبروك حسن محمد شاقان. **تطور الزراعة في ولاية طرابلس الغرب 1951- 1961م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس – ليبيا، 2002 – 2003م، ص87.

(18) محمد حميميد محمد. **الاتجاهات المكانية لتطور الاستيطان الزراعي الإيطالي في منطقة مصراتة – ترهونة – طرابلس 1911- 1970م**، مرجع سابق، ص111.

لسنوات 1952- 1958م التفاوت في كمية المنتوج، بحيث سجل الشعير 171539 قنطارًا، بينما سجل إنتاج المدينة من القمح لنفس السنوات 28776 قنطارًا[19].

وتجدر الإشارة إلى عدم توفر إحصاءات لإنتاج محاصيل الحبوب للسنوات من 1959- 1969م نظرًا لمراسيم إعفاء سكان ولاية طرابلس الغرب من دفع ضريبة العشر عن الحبوب خلال تلك السنوات. حيث سعت الحكومة الليبية من خلال وزارة الزراعة والثروة الحيوانية على دعم المزارع وتشجيعه على توسيع المساحة المزروعة من الحبوب بما يقضي إلى الاكتفاء الذاتي منها. وفي ذات السياق توجد محاصيل أخرى من الحبوب عكف أهالي ومزارعي المدينة على زراعتها في بساتينهم ومزارعهم، مثل: القصب، والذرة. وغيرهما.

وبالإضافة إلى الغلال شكلت الأشجار المثمرة وبخاصة شجرتي النخيل والزيتون أهمية خاصة في حياة أهالي المدينة لعلاقتهما الوطيدة بغذائهم وغذاء حيواناتهم. حيث تُعد مدينة زليتن من المدن الليبية التي تشتهر بزراعة أشجار النخيل، أهمها: البكراري والعامي والطابوني. وكان المنتوج في أغلب السنوات يفيض عن حاجة السكان، مِمَّا جعلهم يصدرون الفائض منه إلى أسواق المدن الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يُعد التمر مادة خام لبعض الصناعات الغذائية، منها: صناعة عسل التمر (الدبس) وإلى جانب صناعة تعليب التمر وصناعة عسله، وكذلك يتم استخراج شراب من هذه الشجرة يُعرف باللاقبي. كما استفادوا من جذوعها وجريدها في صناعة منازلهم، وصناعة بعض الأدوات الزراعية، وبعض الأدوات اليدوية البسيطة، مثل: الحبال، والقفاف، والسلال وأغطية الأواني والمراوح، وغيرها[20].

وتأتي شجرة الزيتون في المرتبة الثانية بعد شجرة النخيل من الناحية الاقتصادية لأهالي المدينة، وتوجد في المدينة عدة أنواع من الزيتون، منها: **الشملالي** أو **القرقاش** وهذا الصنف مستورد من دولة تونس، ويتميز بصغر ثماره، ولا يصلح إلاَّ لاستخلاص الزيت. و**فرانتويو** وهو صنف إيطالي ثماره صغيرة الحجم، وصنف **زارازي** وثماره صغيرة أيضًا، وتوجد أعداد قليلة من أشجار **الزيتون البري** وهي ضعيفة الإنتاج، وثمارها صغيرة وفقيرة في الزيت، إلاَّ أنها تتميز بنموها دون تدخل الإنسان في زراعتها، فهي تزرع من بقايا فضلات الطيور عند أكلها لبذرة الزيتون[21]. لذا تُعرف أشجار الزيتون البري في ليبيا باسم زق الطير أو الزبوج[22]. كما وجدت أنواع قليلة من أشجار زيتون المائدة، منها: الزيتون الرغياني أو الغرياني، ثماره صغيرة الحجم ولكن عند سكان المنطقة كان يعتبر من أفضل الأصناف لاستخدامه مخللاً أو مُملحًا[23]. بالإضافة إلى أنواع أخرى تم غرسها خلال عهد الاحتلال الإيطالي في مزارع الاستيطان الزراعي التي أثبتت ملاءمتها للظروف الطبيعية في ليبيا، منها: زيتون **جروسادي** الأسباني، وهو زيتون مائدة، وزيتون **موريللونادي جريشيا** اليوناني[24].

وتتعرض غلت الزيتون لتذبذب من عام إلى آخر، بحسب عدة معطيات، منها: التغيرات المُناخية من سنة لأخرى فيتناقص أو يزيد عدد الأشجار المثمرة وفقًا لوفرة الأمطار أو قلتها[25]. وكذلك في حال تعرضه لبعض الآفات، خاصة ذبابة الزيتون التي تتسبب في إتلاف ثمار الزيتون وفي التأثير على جودة الزيت الناتج من الثمار المصابة، مِمَّا يلحق خسائر فادحة بالإنتاج في السنوات التي يُصاب فيها المحصول بهذه الآفة[26].

وتزرع في مدينة زليتن إضافة إلى أشجار النخيل والزيتون، أشجار مثمرة أخرى، مثل: اللوز، والعنب، والخوخ، والليمون، والتفاح وغيرها ولم يتسن للباحث الحصول على إحصائية وافية توضح قيم الإنتاج لكل نوع من هذه الأشجار على حده، حيث كانت لجان إحصاء الضرائب الزراعية تقوم بتعداد الأشجار المثمرة، لا المحصول؛ لأن الضرائب يتم احتسابها على عدد الأشجار لا على إنتاجها. بحيث تحدد تسعيرة الضرائب سنويًّا على أشجار الزيتون، والنخيل، والعنب،

---

[19] وليد الهادي معومه. **الزراعة في محافظة مصراتة مدينة زليتن أنموذجًا 1952- 1969م**، مرجع سابق، ص109-112.

[20] وليد الهادي معومه. **الزراعة في محافظة مصراتة مدينة زليتن أنموذجًا 1952- 1969م**، مرجع سابق، ص112- 115.

[21] إبتسام علي سليم المجيعي. **أشجار الزيتون في شعبية مصراتة دراسة في جغرافية الزراعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 7 أكتوبر، كلية الآداب مصراتة، 2007م، ص108- 109.

[22] المبروك حسن محمد شاقان. **النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع 1963- 1969م**، مرجع سابق، ص 80.

[23] إبتسام علي سليم المجيعي. **أشجار الزيتون في شعبية مصراتة دراسة في جغرافية الزراعة**، مرجع سابق، ص 109.

[24] المبروك حسن محمد **شاقان. النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا 1962-1969م**، مرجع سابق، ص 81.

[25] إبراهيم أحمد زرقانة. **جغرافية المملكة الليبية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1964م، ص174.

[26] محمد عبد المجيد إحبيل، **الزراعة في ليبيا 1951- 1969م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2013م، ص 196.

أما باقي الأصناف الأخرى فيتم إحصاءها باسم الأشجار المختلفة أو مختلف. لذا كان الإحصاء في غاية الدقة. والجدول رقم (1) يوضح أعداد الأشجار المثمرة الخاضعة للضريبة في مدينة زليتن خلال سنوات 1951-1960م[27].

جدول رقم (1)

يوضح أعداد الأشجار المثمرة بمدينة زليتن خلال أعوام 1951م- 1960م.

السنة	النخيل	الزيتون	العنب	أشجار مختلفة
1951م	340556	83031	7194	31845
1952م	341044	83124	7194	31869
1953م	338141	82465	7192	31816
1954م	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
1955م	338141	82465	ـــــ	ـــــ
1956م	331816	82465	ـــــ	ـــــ
1957م	338141	82465	7192	31816
1958م	311394	80963	15590	30146
1959م	338141	82465	7192	31816
1960م	338141	82465	7192	31816

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق التباين في تعداد الأشجار وبخاصة أشجار الزيتون والنخيل، وذلك بسبب الجفاف وقلة الأمطار. وكثير ما تعمل السلطات في مثل هذه الحالة على تعديل تسعيرة ضرائب الأشجار، فبينما حددت تسعيرة الضرائب خلال عام 1952م بـــ 15 مليمًا لكل نخلة، والزيتون بـــ31 مليمًا، والفواكة بـ 13 مليمًا، والعنب بـــ 2 مليمًا، فقد تم تعديل تطبيق التسعيرة في عام 1954م وفقًا للتالي: نخيل 10 مليمًا، والزيتون21 مليمًا، وأشجار مختلف 4 مليمات، والعنب 1 مليمًا [28]. والملاحظ هنا تراجع في قيمة الضرائب ومرد ذلك لقلة سقوط الأمطار خلال عامي 1953م، 1954م.

وفي ذات السياق حرصت السلطات على إعفاء بعض الأصناف نهائيًا، ففي عام 1955م تم إعفاء العنب إعفاءً كليًا[29]، كما تم إعفاء سكان ولاية طرابلس الغرب من كافة أنواع الضرائب الزراعية عن سنتي 1962م، 1963م، على أن يكون الإعفاء لاحقًا بناءً على معرفة المحاصيل في الوقت المناسب، وتقدير ما إذا كانت أية مقاطعة تستحق الإعفاء أم لا [30].

ومن زاوية أخرى عملت الحكومة على الرفع من معاناة المُزارع، فعلى سبيل المثال: القرار الصادر في 19 أغسطس 1962م، الخاص بالإعفاء من ديون ضرائب الأشجار والحبوب والحيوانات والخضروات المتراكمة عن سكان ولاية

---

(27) أرشيف بلدية زليتن. **ملف ضرائب الأشجار**، ملف رقم2/أ/3/7، وثيقة رقم 25، مراسلة من القائمقام إلى المتصرف، بخصوص تعداد الأشجار لسنة 1951م، بتاريخ 5 يونيو 1951م؛ وثيقة رقم 59، مراسلة من متصرف زليطن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بخصوص تعداد الأشجار لسنة 1952، بتاريخ 7 أكتوبر 1952م؛ وثيقة رقم 18، جدول إحصاء ضريبة الأشجار لسنة 1953م؛ محمد عبد المجيد إحبيل، **الزراعة في ليبيا 1951- 1969م**، مرجع سابق، إحصائية سنتي 1955م، 1956م ص 57؛ وثيقة رقم 349، مراسلة من مدير الوسط إلى مدير مال الوسط، بخصوص تسعيرة الضريبة لسنة 1957م، بتاريخ 1 يناير 1957م؛ وثيقة غير مصنفة، مراسلة من قائمقام زليتن إلى مديري المنطقة، بخصوص تعداد أشجار كل مديرية وقيمة ضريبتها لسنة 1959م، بتاريخ 10 مايو 1959م.

(28) أرشيف بلدية زليتن. **ملف ضرائب الأشجار، رقم 2/أ/3/7**، وثيقة رقم 49. مراسلة من كبير متصرفي المقاطعة الشرقية إلى المتصرفين، بخصوص تسعيرة ضرائب الأشجار لعام 1952م، بتاريخ 11 أغسطس 1952م؛ وثيقة رقم 90، مراسلة من رئيس مصلحة الضرائب إلى كبراء المتصرفين، بشأن تطبيق ضريبة الأشجار، بتاريخ 27 سبتمبر1954م.

(29) المصدر نفسه. **ملف ضرائب الأشجار، رقم 2/أ/3/7**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من مدير الداخلية إلى مدير مصلحة الضرائب، موضوع تسعيرة ضريبة الأشجار، بتاريخ 30 أكتوبر 1955م.

(30) أرشيف بلدية زليتن. **ملف الضرائب الزراعية ج5، رقم 12/م/7**، وثيقة رقم 26. قانون رقم 3 لسنة 1961م، بخصوص الإعفاء الضريبي لسنتي 1960م، 1961؛ وثيقة رقم 59-60، مرسوم قانون بخصوص الإعفاء الضريبي لسنتي 1962م،1963م؛ وثيقة غير مصنفة، مراسلة من وزير الداخلية إلى مصطفى بن سعود السكرتير العام، بخصوص مناقشة الإعفاء العام.

طرابلس الغرب[31]، شمل الديون المتراكمة على أهالي مدينة زليتن للسنوات الثلاث: 56، 57، 1959م. والبالغة 4481،587 جنيهًا ليبيًّا[32]. كما عملت مصلحة الزراعة على توفير شتلات الأشجار المثمرة لفلاحي المقاطعة الشرقية (مصراتة، زليتن، سرت)، مثل: شتلات الزيتون، والمشمش، والبرتقال، والليمون، واللوز. بالإضافة إلى حرصها وعنايتها بمكافحة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية، والعمل على توعية المُزارع في سبيل تحقيق ذلك، وتوفير عمال تقليم أشجار الزيتون من ذوي الخبرة، وفي العادة يكونون من الفنيين التونسيين، لغرض إجراء عمليات استعراضية لتقليم الزيتون للحصول على أعلى نسب من الإنتاج[33].

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني: الثروة الحيوانية في مدينة زليتن 1951- 1969م.

كثيرًا ما تقترن مهنة الزراعة بالثروة الحيوانية، لاسيما خلال فترة الدراسة، حيث كان الفلاح الليبي يملك حيوانات تساعده على القيام بالأعمال الزراعية كالحرث والنقل ورفع المياه ودِرَاسِ الحبوب، والاستفادة من مواردها من خلال بيعها أو بيع منتجاتها. لذا قلَّ ما تجد مزارعًا لا يربي بعض الماشية التي تعتمد في غذائها على النباتات العلفية التي تزرع في المَزارع والبساتين، أو على الحشائش الموسمية، ونظرًا لارتباط النشاط الرعوي بالنشاط الزراعي، طرأ عليه ما طرأ على الزراعي من تأثر بالعوامل المُناخية، والأوبئة والأمراض التي أثرت على الثروة الحيوانية في عموم البلاد.

وقد حرصت الحكومة الليبية على دعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية من خلال مؤسساتها المختلفة، وفي مقدمتها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وفروعها، مثل: مصلحة البيطرة، والإرشاد الزراعي. للوقوف على العديد من الأمور، منها: مراقبة الأوبئة والأمراض الحيوانية، وإقامة الحجر الصحي على المناطق الموبوءة، وتحسين نسل الثروة الحيوانية، والحرص على تحسين أنواع الجلود، وتشكيل لجان لتحسين الصوف، الغاية منها مساعدة مالكي الضأن للحصول على أسعار أعلى من إنتاج الصوف. وذلك من خلال إقامة دورات إرشاد وتوعية من قبل موظفي الإرشاد الزراعي لتعليمهم بأن يحصلوا على جزز نظيفة من الصوف[34].

حرصت مصلحة البيطرة على مكافحة الأمراض والأوبئة التي تفتك بالثروة الحيوانية، واتخاذ التدابير الوقائية، وتتبع أخبار انتشار تلك الأمراض في الدول المجاورة، فعندما انتشرت الحمى القلاعية في الجمهورية التونسية خلال شهر أكتوبر 1958م، وجهت وزارة الداخلية كبراء المتصرفين إلى اتخاذ ما يلزم للحيلولة دون تسرب الوباء إلى الأراضي الليبية، وذلك من خلال الامتناع عن استيراد الحيوانات الحية والجلود والأصواف، وكذلك العلف[35]. وقد عملت مصلحة البيطرة على توفير طبيب بيطري في المقاطعة الشرقية لمكافحة الأمراض التي تصيب المواشي، ففي شهر أغسطس 1958م تم علاج العديد منها في مدينة زليتن، فكان منها: 490 رأسًا من الإبل مصابة بداء الجرب، وعدد 249 رأسًا من الإبل مصابة بحشرات القراد، وعدد 1042 رأسًا من الضأن المصابة بداء الخايب[36]. وفي شهر مايو 1966م تم تعيّين الدكتور الفلسطيني عبد الكريم محمد حبيب طبيبًا بيطريًّا لمتصرفية زليتن[37]، كما أصدرت متصرفية المدينة تنبيهاتها المشددة لمُزارعي ومربي المواشي لاتخاذ التدابير الوقائية أثناء انتشار الحمى القلاعية بين أبقار مزرعة فولبي بقرية الدافنية

---

[31] المصدر نفسه. **ملف الضرائب الزراعية ج5، رقم 12/م/7**، وثيقة 91، مراسلة من كبير متصرفي المقاطعة الشرقية إلى متصرفي مناطق المقاطعة الشرقية، بشأن إعفاء الضرائب الزراعية، بتاريخ 19 أغسطس 1962م.

[32] نفسه. **ملف ضرائب الأشجار، رقم 2/أ/7/3**، وثيقة رقم 62. مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري منطقة زليتن، بخصوص الضرائب الزراعية، بتاريخ 27 نوفمبر 1961م.

[33] نفسه. **ملف أشجار الزيتون واللوز،رقم 2/ي/9**، وثيقة رقم 52، بشأن تنمية أشجار الزيتون وتحسين إنتاجها، بتاريخ 22 نوفمبر 1957م.

[34] أرشيف بلدية زليتن. **ملف مراسلات عامة حول الزراعة ج 1**، وثيقة رقم 156، مراسلة بخصوص تحسين الصوف بالمقاطعة الشرقية، بتاريخ 27 يناير 1959م.

[35] المصدر نفسه. **ملف الزراعة والبيطرة، ملف رقم 2/أ/1.** وثيقة غير مصنفة، مراسلة مدير الداخلية بالوكالة إلى كبراء المتصرفين، بخصوص انتشار الحمى القلاعية في تونس، بتاريخ 24 أكتوبر 1958م.

[36] نفسه. **ملف الزراعة والبيطرة، ملف رقم 2/أ/1**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليطن إلى مديري منطقة زليطن، بخصوص مرض الجرب والخايب والقراد، بتاريخ 16 أغسطس 1958م.

[37] أرشيف بلدية زليتن. **ملف مراسلات عامة، رقم الملف 27/أ/1**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري النواحي، بخصوص تعيّين طبيب بيطري بالمنطقة، بتاريخ 22 مايو 1966م.

بمصراتة في مايو 1959م[38]. وحينما تم اكتشاف بؤر لمرض الحمى القلاعية في مدينة المرج بولاية برقة خلال نوفمبر 1962م، عمَّمت المراسلات على المساعدين البيطريين التي كانت نصها: " وعليه أرجوكم القيام ببذل عناية خاصة بالتعاون مع رجال الشرطة لمراقبة الحالة الصحية للحيوانات (أبقار – وضأن- وماعز- وإبل) القادمة من برقة وإيقاف وفصل الحيوانات المصابة أو التي يشتبه في إصابتها، وأن تقوموا بصورة عاجلة بإعلام هذا المكتب عن طريق رئاسة المقاطعة الشرقية بالحالات التي تكتشفونها وذلك لكي نتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة"[39].

وجاءت الإشارة الأولى في سجلات بلدية زليتن والخاصة بإنشاء وتأسيس مركز للنزو أنه قائم بالبلدية منذ سنة 1933م[40]، كما أشارت المراسلات بين مدير مصلحة الزراعة ومتصرفي المقاطعة الشرقية في عام 1960م، إلى رغبة الوزارة في تحسين فصيلة الضأن المحلي بالأصناف المستوردة من الضأن التي أثبتت التجارب التي أجريت عليها مناسبتها للبيئة والظروف المحلية حيث " قررت تخصيص 100 كبش من فحول الضأن التي تملكها، وذلك من الأنواع كرمان صافي، كرمان على محلي، وتونسي على محلي، تتراوح أعمارها بين سنتين و $4\frac{1}{2}$ سنوات وتعرضها للبيع إلى الراغبين من مربي الضأن في أنحاء الولاية، وذلك لتمكينهم من الاستعانة بها في تحسين نتاج ضأنهم... وقد كان نصيب المقاطعة الشرقية 25 فحلاً " [41].

كما نظمت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية آلية لإحصاء وجباية الضرائب المفروضة على الحيوانات، وفقًا لما يلي:

1- يقوم شيخ القبيلة بإحصاء جميع الحيوانات التابعة لقبيلته مدونة في كشف من صورتين، وبعد تدوينها تعطى قسيمات التحقيق طبقًا للعدد الوارد في الكشف تسلم لمالك الماشية، وبعد إنهاء عمله يسلم الكشف الوارد ذكره أنفًا والقسيمات إلى مدير الناحية مقابل إيصال التسليم.

2- تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من بين أعيان المديرية معروف عنهم بالاستقامة والنزاهة، وعدم المحاباة برئاسة مدير الناحية، ومهمَّتها تتبع أعمال المشايخ والتفتيش عنها، ولها الصلاحية في زيادة الإحصاء إن وجد بعد المقارنة.

3- تعيين لجنة ثالثة مكونة من مفتش الضرائب الزراعية وقائمقام المنطقة وأحد الأعيان من كل مديرية، وذلك للأشراف على أعمال المشايخ ولجان المديريات، ولها الصلاحية في إجراء ما تراه من التحريات حول الأرقام المقدمة من مشايخ القبائل[42]. والجدول رقم (2) يوضح إحصاء الحيوانات الخاضعة للضريبة بمدينة زليتن خلال أعوام 1951م- 1965م[43].

---

(38) المصدر نفسه. **ملف الزراعة والبيطرة، ملف رقم 2/أ/1**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليطن إلى مديري نواحي زليطن، بخصوص انتشار الحمى القلاعية في مزرعة فولبي بمصراتة، بتاريخ 26 مايو 1959م.

(39) نفسه. وثيقة غير مصنفة، مراسلة من الضابط البيطري إلى المساعدين البيطريين، بخصوص اكتشاف مرض الحمى القلاعية بمنطقة المرج، بتاريخ 15 نوفمبر 1962م.

(40) نفسه. **ملف أوراق زراعية**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من رئيس البلدية إلى متصرف منطقة زليتن، بخصوص سجلات محطة فحول الزراعة بالبلدية، بتاريخ 14 يونيو 1962م.

(41) نفسه. **ملف الزراعة والبيطرة، ملف رقم 2/أ/1**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من مدير مصلحة الزراعة إلى كبراء المتصرفين بالمقاطعة الشرقية، بتاريخ 14 يونيو 1960م.

(42) أرشيف بلدية زليتن. **ملف ضريبة الحيوان، ج 2، لسنوات 1957-1958م**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة تعليمات حول إحصاء حيوانات 1958م، بتاريخ 22 مارس 1958م.

(43) المصدر نفسه. **ملف ضريبة الحيوان، ملف رقم 2/أ/7/1**، وثيقة رقم 46، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بخصوص ضريبة الحيوانات عن سنتي 1951، 1952م، بتاريخ 23 يوليو 1952م؛ وثيقة رقم 57، مراسلة من متصرف زليتن إلى جميع مديري المال، بخصوص ضريبة الحيوان لسنة 1952م، يوليو 1952م، وثيقة رقم 125/أ، تتضمن إحصاء تعداد حيوان متصرفية زليتن عن سنة 1953م؛ **ملف المالية والضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/7**، وثيقة غير مصنفة، جدول بيان التفتيش عن إحصاء الضرائب الزراعية لمتصرفية زليتن لسنة 1952؛ وثيقة غير مصنفة، بخصوص مفتشي الضرائب الزراعية، بخصوص الضرائب الزراعية، بتاريخ 5 يوليو 1954م؛ **ملف الحيوان**، وثيقة غير مصنفة، جدول يبين نتيجة إحصاء الحيوان الخاضعة للضريبة لسنة 1955م بمتصرفية زليتن؛ **ملف الحيوان**، وثيقة غير مصنفة، جدول يبين نتيجة إحصاء الحيوان الخاضعة للضريبة لسنة 1956م بمتصرفية زليتن؛ وثيقة غير مصنفة، خلاصة تعداد الحيوان من قبل المشائخ والتفتيش لسنة 1957م؛ **ملف إدارة المناطق**، وثيقة غير مصنفة، تحتوي على عناصر مختلفة منها تعداد الحيوانات لعام 1959م؛ **ملف الأعلاف**، وثيقة رقم 184، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بخصوص علف الحيوان المحدد للمتصرفية، بتاريخ 6 مارس 1960م؛ **ملف علف الحيوان، ج 3**، وثيقة غير مصنفة، ملخص قائمة الحيوانات المستحقة لكميات العلف بالمقاطعة الشرقية لسنة 1962م؛ **ملف الزراعة**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من محافظ مصراتة إلى متصرفي زليتن ومصراتة، بخصوص علف الماشية لعام 1963م؛ **ملف**

جدول رقم (2)
يوضح إحصاء الحيوانات الخاضعة للضريبة بمدينة زليتن خلال أعوام 1951م- 1965م.

السنة	الضأن	الماعز	الأبقار	الإبل	الخيول	الحمير
1951م	45772	23909	———	———	———	———
1952م	66748	33866	2484	5064	336	3541
1953م	42081	18995	———	———	———	———
1954م	29940	14799	———	———	———	———
1955م	17990	8594	2412	———	———	———
1956م	26118	13613	———	———	———	———
1957م	30799	16941	———	2945	———	———
1958م	33786	18976	———	———	———	———
1959م	36641	19927	2990	7095	386	6207
1960م	41965	20810	3170	8125	431	———
1961م	———	———	———	———	———	———
1962م	43640	38398	———	———	———	———
1963م	43640	38398	———	8819	———	———
1964م	———	———	3995	———	———	———
1965م	36641	19927	———	———	———	———

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق التباين في إحصاء الحيوانات وخاصة الضأن والماعز، بحيث كان الانخفاض كبيرًا خلال السنوات السبع بداية من سنة 1953م، وحتى عام 1959م، ومرجع ذلك إلى موجة الجفاف التي ضربت المنطقة خلال تلك السنوات، وقد وثقت سجلات متصرفية زليتن عدد الحيوانات التي نفقت في مدرياتها بسبب جفاف عام 1953م، إلى 22532 رأسًا من الضأن، و11494 رأسًا من الماعز، و406 رأسًا من الإبل، و212 رأسًا من الأبقار، 13 رأسًا من الخيول [44].

وفي المقابل اتخذت السلطات عدة إجراءات تهدف إلى تخفيف الضغط عن المزارعين ومربي المواشي، منها: تخفيض تسعيرة الضرائب، ففي عام 1953م حددت الضريبة بـ 72 مليمًا للضأن و41 مليمًا للماعز [45]، ثُمَّ خفضت إلى 51 مليمًا للضأن و35 مليمًا للماعز سنة 1955م [46]. كما أصدرت العديد من قرارات الإعفاء، منها الإعفاء لسنوات 1959م،1960م،1961م، ثُمَّ مرسوم قانون بإعفاء سكان ولاية طرابلس الغرب من كافة أنواع الضرائب الزراعية عن سنتي 1962- 1963م، ونصها: " يعفى سكان ولاية طرابلس الغرب من ضريبة الحيوان وضريبة العشر والضريبة على الأشجار والخضروات وذلك عن السنتين الميلاديتين 1962- 1963م"[47]. والمرسوم الملكي الصادر في عام 1965م بشأن الإعفاء من بعض الضرائب على رأسها الحيوانات[48].

الحيوان،وثيقة غير مصنفة، مراسلة من قسم الإحصاء= = الزراعي، إحصائية الحيوان لسنتي 1955- 1964م؛ **ملف شعير علف الحيوان، رقم الملف 1/أ/2**، مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري النواحي، بشأن توزيع علف الحيوانات لسنة 1965م.

(44) أرشيف بلدية زليتن. **ملف ضريبة الحيوان، ملف رقم 1/7/أ/2**، وثيقة رقم47، مراسلة من متصرف زليتن إلى المحافظ ، بشأن عدد الحيوانات التي نفقت بسب الجفاف، بتاريخ 25 فبراير1953م.

(45) أرشيف بلدية زليتن. **ملف إحصائيات الضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/7**، وثيقة رقم 57، مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري المال بمراكز مديري النواحي، بخصوص ضريبة الحيوان لسنة 1953-1954م.

(46) المصدر نفسه. **ملف ضرائب مختلفة، لسنوات 1953- 1963م**، وثيقة رقم 5، مراسلة من كبير متصرفي المقاطعة الشرقية إلى متصرفي المقاطعة، بخصوص تسعيرة الحيوان لسنة 1955م.

(47) نفسه. **ملف الضرائب الزراعية،ج 5، ملف رقم 12/م/7**، وثيقة رقم59-60، مرسوم إعفاء بكافة الضرائب الزراعية عن سنتي 1962-1963م.

(48) نفسه. **ملف الضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/1/7**، مرسوم ملكي إعفاء بعض الضرائب الزراعية لسنة 1965م.

ومن زاوية أخرى عملت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية على تزويد مربى الماشية بكميات من العلف على أساس عدد الحيوانات التي يمتلكونها، وتزيد وتنقص هذه الكمية بحسب سنوات الخصب والجفاف، ففي سنة 1959م، كانت الكمية المخصصة شهريًّا لكل رأس، وفقًا لما يلي: الغنم 10 ك.غ، الماعز2 ك.غ، البقر 20 ك.غ، الخيل 21 ك.غ، الإبل 14 ك.غ [49]، بينما تراجع هذا الدعم في عام 1962م، ليكون بواقع كيلو ونصف، على أن يشمل التوزيع نوعي الضأن والماعز فقط [50]. ثُمَّ ارتفع الدعم في عام 1965م ليكون بواقع 3 كيلو من الشعير لكل رأس من الضأن، و2 كيلو لكل رأس من الماعز[51]، وفي العام التالي شمل الدعم أنواع أخرى من الماشية بحيث حُدد لكل رأس غنم 5 ك.غ، 4 ك.غ لرأس الماعز، 7 ك.غ لرأس البقر، 10 ك.غ للإبل، 10 ك.غ للخيل[52].

في الحقيقة كان لظهور النفط في ليبيا مع بداية ستينات القرن الماضي وبداية تصديره في عام 1962م، بالغ الأثر في انتعاش الاقتصاد الليبي وتحول الدولة الليبية من دولة تعتمد في سد ميزانيتها على المساعدات الخارجية إلى دولة نفطية لها فائض مالي، مكنها من اتخاذ جملة من الخطط التنموية للنهوض بمختلف القطاعات، منها قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

وهنا لابد من بيان أن التنمية الاقتصادية أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة إلى المدن، حيث ترك كثير من الفلاحين العمل في المزارع وتدفقوا على المدن وعلى الشركات التي فتحت أبوابها لقبول أكبر عدد منهم، أو للعمل في الأعمال المؤقتة كأعمال البناء والموانئ، والسبب هو هبوط أسعار المحاصيل المحلية وارتفاع أسباب المعيشة، وتطور وسائل الزراعة، في مقابل عدم توفر المياه الجوفية في العديد من أراضي المدينة، وقلة سقوط الأمطار[53]. وهو ما دفع الحكومة الليبية إلى معالجة تلك التطورات بوضع خطة اقتصادية للسنوات الخمس 1962-1966م، كان نصيب المؤسسات الزراعية، منها: 8,205,316 مليون جنيه ليبي وهو ما يعادل ثلث المبلغ المخصص للخطة والمقدر بـــ 25 مليون جنيه ليبي تصرف بواقع خمسة ملايين كل عام، مِمَّا يدل على جدية الحكومة في النهوض بالزراعة والاهتمام بالمزارعين[54].

❁ ❁ ❁

الخاتمة

من خلال استعراض الأحداث عن النشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن 1951- 1969م، اتضحت جهود الحكومة الليبية الرامية إلى إنشاء المؤسسات الزراعية التي أوكلت إليها مهمَّة القيام والإشراف على العديد من المشاريع الزراعية، ودعم الزراعة والمُزارع، كما ساهم التعاون بين الحكومة الليبية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وبعض الدول الأخرى في تطوير قطاع الزراعة وذلك من خلال تنفيذ عدة مشاريع زراعية بالمدينة، كان من أهم نتائجها توطين العديد من الأسر وإيجاد فرص عمل لأبنائها في مجال الزراعة، وقد أكد البحث تأثر النشاط الزراعي والرعوي بالمدينة بالتغيرات المُناخية، وذلك من خلال تباين الإحصاءات بين المحاصيل الزراعية، وهو ما دفع الحكومة لتدليل تلك الصعاب من خلال إداراتها المتخصصة لتقديم الدعم المتوفر لفلاحي المدينة ومربي الماشية، سواء كان ذلك بتخفيض تسعيرة الضرائب أو بالإعفاء منها، بالإضافة إلى مكافحة الأوبئة والآفات التي تصيب النبات والحيوان، وحرصها المتواصل على توفير كميات من العلف للأنواع المختلفة من الماشية.

❁ ❁ ❁

---

(49) نفسه. **ملف الأعلاف**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من لجنة أعلاف الماشية إلى كبراء المتصرفين بالمقاطعات، بخصوص كمية العلف لسنة 1959م، بتاريخ 20 أغسطس 1959م.

(50) نفسه. **ملف شعير العلف، مديرية الوسط، ملف رقم 2/أ/1**، وثيقة رقم 47، مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري النواحي، بخصوص علف الحيوان، بتاريخ 29 أغسطس 1962م.

(51) أرشيف بلدية زليتن.. **ملف الزراعة (علف الحيوان) لسنوات 1963-1965م**، وثيقة رقم 106، مراسلة من محافظ مصراتة إلى متصرفي زليتن ومصراتة، بخصوص علف الحيوان، بتاريخ 20 سبتمبر 1965م.

(52) المصدر نفسه. **ملف أوراق زراعية**، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من مدير إدارة تخزين الحبوب إلى مدير فرع طرابلس لإدارة الحبوب، بشأن تخصيص نسب معينة من العلفة لكل نوع من الماشية، بتاريخ 2 مايو 1966م.

(53) نفسه. **ملف مراسلات عامة حول الزراعة، ج 2، ملف رقم 2/أ/1**، وثيقة رقم 11، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، تتضمن أسئلة وأجوبة نظارة الزراعة مع عينة من مزارعي المدينة، بتاريخ 22 يونيو 1959م.

(54) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس. شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، **ملف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية**، ملف رقم 142/15/8، وثيقة رقم 92، موضوعها مشاريع زراعية ضمن خطة السنوات الخمس 1962 – 1966م، ص 1.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

أ. ملفات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس. شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي:

- ملف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ملف رقم 15/8/ 142.

ب. ملفات أرشيف بلدية زليتن:

- ملف إحصائيات الضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/7.
- ملف أشجار الزيتون واللوز، رقم 2/ي/9.
- ملف الزراعة (علف الحيوان) لسنوات 1963-1965م.
- ملف الزراعة والبيطرة، ملف رقم 2/أ/1.
- ملف الزراعة والمُزارع مشروع وادي كعام.
- ملف الضرائب الزراعية ج5، رقم 12/م/7.
- ملف الضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/7/1.
- ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية،ج1.
- ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية،ج1.
- ملف المالية والضرائب الزراعية، ملف رقم 12/م/7.
- ملف أوراق زراعية.
- ملف شعير العلف، مديرية الوسط، ملف رقم 2/أ/1.
- ملف شعير علف الحيوان، رقم الملف 2/أ/1.
- ملف ضرائب الأشجار، ملف رقم2/أ/7/3.
- ملف ضرائب مختلفة، لسنوات 1953- 1963م.
- ملف ضريبة الحيوان، ج 2، لسنوات 1957-1958م.
- ملف ضريبة الحيوان، ملف رقم 2/أ/7/1.
- ملف علف الحيوان، ج 3.
- ملف مراسلات عامة حول الزراعة ج 1.
- ملف مراسلات عامة حول الزراعة، ج 2، ملف رقم 2/أ/1.
- ملف مراسلات عامة، رقم الملف 27/أ/1.

ثانيًا: المراجع العربية.

- بروشين، نيكو لاي. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.
- حكيم، سامي. **معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا** وفرنسا، دار المعرفة، القاهرة، 1964م.
- زرقانة ، إبراهيم أحمد. جغرافية المملكة الليبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1964م.
- أبو لقمة، الهادي مصطفى. **دراسات ليبية**، مكتبة قورينا، بنغازي – ليبيا، ط3، 1975م.

الرسائل العلمية:

- إحبيل، محمد عبد المجيد، الزراعة في ليبيا 1951- 1969م أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2013م.
- المجيعي، إبتسام علي سليم. أشجار الزيتون في شعبية مصراتة دراسة في جغرافية الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 7 أكتوبر، كلية الآداب مصراتة، 2007م.
- شاقان، المبروك حسن محمد. النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع 1963- 1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2012م.
- شاقان، المبروك حسن محمد. تطور الزراعة في ولاية طرابلس الغرب 1951- 1961م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس – ليبيا، 2002 – 2003م.

- عبد الله، إبراهيم حسين. مدينة زليتن خلال العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، كلية الآداب ترهونة، 2003م.
- محمد، محمد حميميد. الاتجاهات المكانية لتطور الاستيطان الزراعي الإيطالي في منطقة مصراته – ترهونه – طرابلس 1911- 1970م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة خليج سرت، سرت - ليبيا، 1999م.
- معومه، وليد الهادي. الزراعة في محافظة مصراته مدينة زليتن أنموذجًا 1952- 1969م وأثرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، 2017م.

الدوريات العربية:

- مجهول. أضواء صحفية على مشروع عين كعام، طرابلس الغرب، 11 شعبان 1378هـ، الموافق 19 فبراير1959م، العدد 44 السنة 17.

التقارير الأجنبية:

- REPORT to the GOVERNMENT OF LIBYA on the DEVELOPMENT OF TRIBAL lands AND SETTLEMENTS Project : Food AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE General Report. ,Volume II،1969،UNITED NATIONS Rome

Agricultural and Pastoral Farming Activity in the City of Zliten 1951-1969 A.D.

Walid Al-Hadi Maomah

Department of Geography, Faculty of Arts, Alasmarya Islamic University

Abstract:

This research paper aims to study the agricultural and pastoral activity in Zliten during the period of the Libyan Kingdom, to discuss the developments in this sector, and its social and economic impact on the city's community, due to its economic importance. Furthermore, how much was the influence of the international conventions concluded by the Libyan governments with the United Nations, and the governments of United State of America, and Italy on the agricultural sector and livestock. It additionally reviews the preventive measures that have been taken to advance agriculture and livestock. The narrative analytical approach was used to achieve the objectives of this study. Among the most important results of this study is that the government endeavored to establish agricultural foundations that were entrusted with the mission of implementing and superintending many agricultural projects, and supporting agriculture and farmer. The cooperation between the Libyan government, United Nations organizations, and some other countries also contributed to the development of the agricultural sector through the implementation of several agricultural projects in the city. The research argued that the agricultural and pastoral activity in the city was affected by climatic changes as well.

Keywords: Libyan Kingdom, city of Zliten, agricultural, pastoral activity.